السياسة القطنية

مقتبسات من بيان رفعة رئيس الوزراء بمجلسي البرلمان

نظراً إلى ما لمحصول القطن من الأهمية الكبرى التى جعلته من قديم عماداً للثروة القومية وأساساً للاقتصاد الأهلى ، إذ على ثمنه يعتمد الفلاح فى سد حاجاته والوفاء بالتزاماته ، وعلى مدى أسعاره تتوقف حالة الرخاء العامة إلى حد كبير بالنسبة للأفراد أو للحكومة على السواء ، لذلك أولته هذه الحكومة وهى وليدة إرادة الشعب بالغ اهتمامها وعظيم عنايتها .

أساس تحديد الأسعار — لذلك كان طبيعياً أن تقرر هذه الحكومة منذ اللحظة الأولى عند بحثها هـذا الموضوع أن لا تتخذ الأساس الذى اتبع فى العام الماضى لتحديد الأسعار سياسة لها ، بل اتخذت كأساس لها فى تحديد الأسعار تكاليف الإنتاج فى هـذا العام ، مضافاً إليها كسب معقول يواجه تكاليف المعيشة المطردة فى الازدياد .

وقد رأت الحكومة أن لا تنفرد بالرأى فى بحث هـذا الموضوع الهام فدعت كلا من مجلسى البرلمان إلى اختيار ممثلين له فى لجنة فنية شكلت بوزارة المالية لهذا الغرض ، وكانت آراء هذه اللجنة موضع اعتبار الحكومة وتقديرها .

ظروف الحرب وقلة الطلب — وغنى عن البيان أن تجارة القطن يكتنفها فى الوقت الحاضر كثير من الصعوبات بسبب ظروف الحرب . . فمن تراكم فى المخزون إلى صعوبات فى النقل والتصدير إلى قلة فى طلب الأقطان قصيرة التيلة إلى غير ذلك . . وهى عوامل من شأنها التأثير فى تحديد الأسعار .

المخزون من القطن — وأود هنا أن أبين لحضراتكم بإيجاز المركز الإحصائى للقطن المصرى فى الوقت الحالى .

كان المخزون فى بداية موسم ١٩٤١ : ٥ر١٦٦ر٣٧٢ قنطاراً . وبلغ محصول موسم ١٩٤١ : ٨ر٣٠٤ر٣٨٦ قنطاراً « بخلاف السكرتو » ، فيكون المجموع

٧٥٨ر٣٢٠ر١٣ قنطاراً . صدر منه حتى يوم ٣١/٨/١٩٤٢ : ٤٧٣ر٦٠٩ر٤ قنطارا خص الأقطان طويلة التيلة منها ٦٨٤ر٤٢٣ر٢ قنطاراً ، والقصيرة ٧٨٩ر١٨٥ر٢ قنطاراً . واستهلك محلياً ٦٦٦ر٨٤١ قنطاراً حتى ٣١/٨/١٩٤٢ ، منها ٣٢٠ر٥٢ قنطاراً من الأقطان طويلة التيلة و ٤٤٦ر٧٨٩ قنطاراً من القصيرة فيكون المتبقى من ذلك التاريخ ٦١٩ر٨٧٩ر٧ قنطاراً . منها ٨٣٧ر٦٥٠ر١ قنطاراً من طويلة التيلة و ٧٨٢ر٢١٨ر٦ قنطاراً من القصيرة لدى اللجنة البريطانية منه نحو ٢٧١ر٩٩٥ قنطاراً تقريباً إلى يوم ١٣ / ٨ / ١٩٤٢ من محصول سنة ١٩٤٠ منها ٥٨٣ر١٧٧ قنطاراً من الأقطان طويلة التيلة و ٦٨٨ر٨١٧ قنطاراً من الأقطان القصيرة . ولدى اللجنة المشتركة من سنة ١٩٤١ نحو ٠٠٠ر٥١٤ر٥ قنطاراً منها ٠٠٠ر٧٢٠ قنطار من طويلة التيلة و ٠٠٠ر٧٩٤ر٤ قنطار من القصيرة ، وقد تبقى لدى الأفراد نحو ٣٤٨ر٣٦٠ر١ قنطاراً منها ٢٥٤ر٧٥٣ قنطاراً من طويلة التيلة و ٠٩٤ر٦٠٧ قنطاراً من الأقطان القصيرة من محصول سنة ١٩٤١ وما قبلها . أما محصول سنة ١٩٤٢ فيقدر بنحو ٨٤٧ر١٠٣ر٣ قنطاراً منه ٥٣٥ر٦٠٤ر١ قنطاراً طويلة التيلة و ٣١٢ر٤٩٩ر١ قصيرة التيلة .

وبذلك يكون المعروض لموسم ١٩٤٢ — ١٩٤٣ بما فيه المحصول الجديد هو ٤٦٦ر٩٧٣ر١٠ قنطاراً منها ٤٠٢ر٢٥٥ر٣ قنطاراً من الأقطان طويلة التيلة و ٦٠٤ر٧١٨ر٧ قناطير من الأقطان القصيرة .

الأسعار وتكاليف الانتاج — تجرى سياسة الحكومة على أن تحدد سعراً أدنى لكل صنف من أصناف القطن ورتبه المختلفة وقصر هذا التحديد على الحد الأدنى بترك السوق حرة قابلة للزيادة فى الأسعار طبقاً لقانون العرض والطلب غير مقيدة إلا بالحد الأدنى وسياسة الحكومة فى هذا الشأن واضحة جلية فهى لا ترمى إلى تقييد السوق بأسعار معينة تحددها بل ترمى إلى حفظ صالح المنتج والتاجر على السواء وتترك لكل منهما الاستفادة من أية زيادة تطرق على السوق بدون التعرض لخسارة ما إذ أن الحكومة فى النهاية على استعداد لاستلام ما يقدم إليها من الأقطان بالأسعار المحددة .

أما عن تكاليف الإنتاج فقد زادت هذا العام زيادة محسوسة عن مثلها فى العام الماضى تبعاً لزيادة الأجور وارتفاع أثمان الوقود والسماد والآلات الزراعية والمواد

الأولية التى لا غنى للفلاح عنها كما ارتفعت القيمة الإيجارية للفدان عن مثلها فى العام الماضى .

وقد كان لزاماً على الحكومة عند النظر فى تقييد الحد الأدنى لأسعار القطن الجديد أن تراعى أثر العوامل السابقة كلها وأن تضمن للمنتج سعراً يفى بتكاليف إنتاجه ويكفل له كسباً معقولا يتناسب مع ما بذله من مجهود طوال العام ويهيئ له وسائل معيشته فضلا عن تمكينه من الوفاء بما يكون مستحقاً عليه من التزامات للحكومة وغيرها على أنه فى تقدير هذا الكسب يجب التمييز بين حالة الأقطان طويلة التيلة وبين حالة قصيرتها فالاقبال على بعض الأصناف الطويلة كبير بعكس القصيرة وقد نتج عن ذلك أن بلغت كمية الأقطان قصيرة التيلة المخزونة بالبلاد حتى بداية هذا الموسم ٦ر٢١٨ر٧٨٢ قنطاراً فى حين أن المخزون من الأقطان طويلة التيلة لا يزيد على ١ ر٦٥٠ر٨٣٧ قنطاراً .

وكان من نتائج كثرة الطلب على بعض الأقطان طويلة التيلة — فضلا عن تصريف الجانب الأكبر منها — أن ارتفعت أسعار بعض الرتب من أصنافها المختلفة عن أسعار اللجنة المشتركة فى العام الماضى وبلغت هذه الزيادة فى كثير من الرتب العالية حداً كبيراً فى حين أنه لم يحصل إقبال يذكر على غيرها من الأصناف وعلى الأخص القطن الأشمونى .

لذلك كان من الضرورى مراعاة هذه الفوارق عند النظر فى تعيين الحد الأدنى لربح كل من الصنفين .

أسعار البذرة — ولما كان ثمن بذرة القطن مرتبطاً بثمن القطن الزهر بل هو أحد عناصره بحثت الحكومة كذلك فى تحديد سعرها وكان من الطبيعى زيادته عن سعر العام الماضى لأسباب كثيرة منها التمشى مع الزيادة العامة فى أسعار كل المواد وارتفاع تكاليف إنتاجها وزيادة الطلب عليها لسد النقص الذى طرأ على الوارد من الحبوب الزيتية بسبب ظروف الحرب الحاضرة مضافاً إلى ذلك كله قلة كميتها تبعاً لنقص المساحة القطنية هذا العام فقد كان محصول البذرة فى العام الماضى ٥ر٥١٧ر٠٠٠ إردب فى حين أن المحصول المقدر لهذا العام هو ٢ر٠٤٩ر٠٠٠ إردب وقد لحظ أثر هذه الزيادة عند النظر فى تحديد أسعار القطن .

علاجاً لكثرة المخزون من الأقطان قصيرة التيلة وقلة الاقبال عليها لا ترى الحكومة بداً من تخفيض مساحة الأراضى التى تزرع فيها هذه الأصناف وذلك بمنع زراعتها فى الوجه البحرى ومركزى الجيزة وامبابة وإبدالها بأصناف أخرى من الأقطان طويلة التيلة حتى يخف ضغط هذه الأقطان غير المرغوب فيها الآن على السوق ويسهل تصريف المخزون منها بالتدريج .

تمويل القطن — درست الحكومة كل هذه المسائل دراسة وافية دقيقة ورأت أن تقوم بكل ما يلزم لتمويل محصول القطن الجديد على أساس الخطة التى رسمتها وقد أطلعنا على رأينا هذا ممثل حليفتنا بصفة ودية فأخذ علماً به وتلقاه بكل ود ومعروض على حضراتكم اليوم مرسوم بمشروع قانون بشأن تمويل المحصول ترون فيه أن بعض المال اللازم لهذا الغرض قد أخذ من الاحتياطى العام وأن الباقى سيصدر به قرض على دفعة أو دفعات على أن متانة مركز مصر المالى تحملنا على الاعتقاد بسرعة تغطية هذا القرض فى أقصر وقت كما أن إصداره سيتيح للأموال المدخرة بالبلاد فرصة طيبة لاستثمارها على أحسن وجه .

ولما كان قيام الحكومة بعملية تمويل القطن واحتمال بقاء جانب كبير مما سيسلم لها بدون تصريف لمدد طويلة سيكلف الخزانة كثيراً من المصاريف ، فضلا عما قد تتعرض له من خسارة فى بعض الأصناف إذا ما هبطت أسعارها فى الأسواق عن أسعارها المحددة ، لذلك رأت الحكومة مشاركة التجار بنسبة متواضعة فيما قد يكسبون متى تجاوزت مكاسبهم حداً معقولا فيترك لهم أولا ربح خالص قدره ١٢ ٪ من ثمن الشراء من المنتج مضافاً إليه جميع مصاريفهم ، وما زاد على ذلك من ربح يوزع مناصفة بين الحكومة والتجار ، وظاهر أن مشاركة الحكومة مجرد مشاركة احتمالية قد تتحق إذا ربح التاجر ربحاً كبيراً ، وقد لا تتحقق أصلا إذا لم يتجاوز ربحه ١٢ ٪

وليس للتاجر أن يتضرر من تقرير هذه الأتاوة فهى فوق أنها عادلة ومعقولة تقابل إلى حدّ ما ينتفع به من تعيين حد أدنى للأسعار ، إذ أن ذلك يبعد عنه احتمال الخسارة فى جميع الأحوال ويضمن له بيع ما اشتراه إلى الحكومة بسعر محدد معروف له وقت تعامله مع المنتج ، وبذلك يأمن التعرض لأخطار تجارة القطن

فى الظروف العادية وهى كثيرة . كما هو معروف ، ويرتب عملياته على أساس ثابت معروف له على وجه التحديد .

كما أن تقرير هذه الأتاوة لن يؤثر فى سوق القطن بحال . لأنها لا تحرم التاجر من جميع أرباحه إذا زادت عن اثنى عشر فى المائة ، مما قد يثنيه عن أن يشترى بأسعار مرتفعة . وإنما تقتصر الأتاوة على اقتطاع جزء من هذه الأرباح لحساب الحكومة وترك باقيها له ، فلا يزال باب الأمل فى الربح الوفير مفتوحاً أمامه . وسيعرض اليوم على حضراتكم مرسوم بمشروع قانون بهذه الأتاوة .

تحديد الأسعار — أما من حيث الأسعار فقد قررت الحكومة أن يكون الحد الأدنى لسعر القطن تسليم الأسكندرية مكبوساً كبساً مائياً من رتبة الفولى جودفير كالآتى :

الأشمونى — ٢٠ ريالا بدلا من ١٦٫٢٥ فى العام الماضى أى بزيادة ٢٥ ٪ تقريباً .

جيزة ٧ — ٢٥ ريالا بدلا من ١٧٫٢٥ فى العام الماضى أى بزيادة تقرب من ٥٠ ٪

أما البذرة فقد تحدد سعرها ١٠٠ قرشاً للإردب بدلا من ٦٥ قرشاً فى العام الماضى أى بزيادة تربو على ٥٠ ٪

وتحدد أسعار الأصناف الأخرى وفروق الرتب المختلفة بمعرفة هيئة فنية تقرر تأليفها لهذا الغرض وتعد الحكومة بأنها ستعلن هذه الأسعار فى خلال أسبوع من اليوم .

الحكومة مشترية لغاية مايو سنة ١٩٤٣ — وتعلن الحكومة أنها مستعدة لاستلام كل ما يعرض عليها لغاية يوم ٢١ مايو سنة ١٩٤٣ من الأقطان من محصول سنة ١٩٤٢ بهذه الأسعار الأساسية وتحدد مواعيد التسليم وشروطه بقرار من وزير المالية .

وزيادة فى الحرص على صالح الفلاح وحماية لمن اضطرته الحاجة إلى بيع قطنه الجديد بأسعار تقل عن الأسعار التى أعلنت اليوم قررت الحكومة إبطال كل عقد تم

على غير هذه الأسس إلا إذا قبل المشترى معاملة البائع على أساس الأسعار المعلنة اليوم وسأصدر أمراً عسكرياً يكفل تنفيذ ذلك .

هذه سياستنا القطنية نتقدم بها لحضراتكم ونحن مطمئنون إليها واثقون بأنها تكفل تحقيق مصلحة المنتج والتاجر على السواء ومنها ترون أننا قد برزنا بوعدنا واتبعنا سياسة غير سياسة العام الماضى التى انتقدناها فى حينها .

والله أسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير البلاد .

استعمالات جديدة للقطن

عقدت فى أواخر العام الماضى لجنة استشارية لشؤون القطن فى وشنطن اشترك فيها مندوبو أمم العالم . وقد تبين من بحوث هذه اللجنة أن هناك استعمالات جديدة للقطن توصلت إليها هذه الأمم وفيما يلى أهمها :

١ — نسيج يستعمل لوقاية الفواكه فى أثناء التجفيف من التعرض للإصابة بالحشرات .

٢ — نسيج يستعمل كمادة مقوية لتغطية « تكسية » قنوات الرى .

٣ — نسيج لاستعماله فى لف بالات القطن .

٤ — نسيج يستعمل لتظليل بوادر الأشجار الصغيرة .

٥ — نسيج لوقاية نباتات الدخان من فعل الرياح والحشرات والصقيع .

٦ — نسيج يستعمل عند تدخين أحواض بذرة الدخان لوقايتها من مرض العفن الأزرق .

٧ — نسيج لاستعماله لملء فجوات الطرق .

٨ — نسيج لاستعماله فى تغطية بوادر الأشجار لوقاية أحواض البذور من كثرة تبخر الماء ومن حرارة الأرض .

٩ — نسيج يستعمل فى تقوية الترع والقنوات عند إنشاء ممرات المطارات وكذلك لتظليل الفواكه الصيفية .

١٠ — أنسجة لاستعمالها فى التسقيف .

١١ — أنسجة لاستعمالها للجدران الخارجية للمنازل .

وقد تلقت الحكومة المصرية عينات من هذه الأنسجة وتنظر الجهات المختصة فى إمكان الاستفادة بها فى مصر .